عن الشيء فاما ان يكون الشيء بها وهي العلة الفاعلية او لا جهلا وهي العلة الغائية وتحصل الاوليان اعني المادة
والصورة باسم علة الماهية اي الشيء يفتقر اليهما في ماهيته كما في وجوده ولذا لا يعقل الا بهما او بما يرجع عينهما
كالجنس والفصل وتحصل الاخريان اعني الفاعلية والغائية باسم علة الوجود لان الشيء يفتقر اليهما في الوجود فقط
ولذا يعقل بدونهما وتمام هذا الكلام ببيان امور الاول ان ما ذكر في بيان الحصر وجه ضبط لانه لا دليل على انحصار
الخارج فيما ليس شيء وطلا جلد الشيء سواء الاستقراء والثاني ان المراد بالصورة والمادة الصورة والمادة
وما يترتب اليهما من الاجزاء لصدق التعريف عليها وكذا في الفاعلية والغائية وبهذا الاعتبار يندرج الشرط
والالات في الاقسام لكونهما راجعا الى ما يتوقف الشيء وما ذهب اليه الامام من ان الشروط من اجزاء العلة
المادية بناء على ان القابل انما يكون قابلا بالفعل معها ليس بمستقيم لانها خارجة عن المعلول وقد صرح هو ايضا
بان المادية واخلة للثلث ان ما ذكرنا من اعتبار الفعل والقوة في الوجوب وهو الموافق لكلام ابن
سينا اولى من اعتباره في الوجود على ما ذكره الجمهور لهم المانعة اذ الحقيقة الصورة يكون وجود المعلول
معها بالفعل لا بالقوة فيدخل في تعريف الصورة فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف المادة فلا يكون جامعا
بخلاف الوجوب وانه بالنظر الى المادة الا بالقوة وبالنظر الى الصورة لا يكون الا بالفعل وكان مرادهم
ان الصورة ما يكون وجود الشيء معه بالفعل النسبة المادة ما يكون الشيء معها بالقوة في الجملة
وح لا سقاط الرابع الجزء الغير المركبة يكون وجوب المعلول معه بالقوة لا بالفعل
فيدخل في تعريف المادية ويخرج عن تعريف الصورية فينتقض التعريفان جميعا ومنعا ولا يجوز ان يراد
بالقوة الامكان حيث لا شيء في العقل لان الفساد ح ظاهر الخامس ان حصر الجزء في المادة والصورة
مبني على ان الجنس والفصل ليسا جزئين من النوع بل من وحده على ما سبق تحقيقه وجعله الامام مبنيا على
انه لا مغايرة بين الجنس والمادة لا يزيد الفصل والصورة والمجرد الاعتبار لما مر من ان المجموع الماخوذ
بشرط ان يكون وحده ويكون كل ما يقارنه زائدا عليه ولا يكون هو معقولا الا على ذلك المجموع مادة
والماخوذ لا بشرط ان يكون وحده او لا وحده ويكون معقولا على المجموع جنس وهو انما يتم لو كان
الجنس ماخوذا من المادة والفصل من الصورة البتة حتى لا يكون للبسائط الخارجية كالمجردات
اجناس وفصول صرح المحقق بمخالفة السادس ان من الشرط ما هو عدمي كعدم المانع فاذا كان منع
جملة العلة الفاعلة لزم استناد وجود المعلول الى العلة المعدومة ضرورة انعدام الكل بانعدام
الجزء وهو باطل لان المنع تاثير المعدوم في الوجود ضروري ولانه يلزم انسداد باب اثبات
الصانع والجواب ان المؤثر في وجود المعلول ليس هو العلة بجملتها بل ذلك الفاعل فقط و
سائرها يرجع الى الفاعل انما هي شرائط التاثير ولا امتناع في اسناد المعلول الى فاعل موجود
مقرون بامور عدمية يعني ان العقل والحظ حكم بانه لا يحصل بدونها مع القطع بان الموجد
هو الفاعل الموجود وح لا ينسد باب اثبات الصانع لان وجود الممكن يحتاج الى وجود موجد
وان كان مقرونا بشرائط عدمية وقد يجاب بان الشرط انما هو امر وجودي حتى ذلك الامر العدمي

الامر العدمي الذي يظن كونه شرطا لازم له كما كشف عنه مثلا شرط احتراق الخشبة ليس زوال الرطوبة وانعدامها
بل وجود اليبوسة الذي شيء عنه زوال الرطوبة وكذا سائر العوارض فان قيل نفس عدم الحادث من مبادي
وجوده لافتقاره الى الفاعل المقارن له قلنا الاحتياج الى الشيء لا يقتضي الاحتياج الى ما يقارنه ولهذا
مقدم عدم الحادث على وجوده زمانا محضا الا ذاتيا وكيف يعقل احتياج وجود الشيء الى عدمه
فهو ليس من المبادي الا بالعرض يعني انه يقارن المبدا قوله ثم جميع ما يحتاج اليه شيء ليسمى علة تامة العلة
انما هي جميع ما يحتاج اليه الشيء يعني انه لا يبقى عضائك اخر يحتاج اليه لا يعني ان يكون مركبة من
عدة امور البتة وانما قصد بهذا بعض ذلك والتامة قد يكون هي الفاعل وحده كالبسيط الموجد للبسيط
ايجابا وقد يكون هو مع الغاية كالبسيط الموجد للبسيط اختيارا فان فعل المختار قد يكون لغرض يرجع
اليه وقد يكون هو مع المادة والصورة ايضا كالموجد للمركب منهما مع الغاية او بدونها واذا كانت
العلة التامة مستلزمة على المادة والصورة يمنع تقدمها على المعلول واحتياج المعلول اليهما ضرورة ان
جميع اجزاء الشيء نفسه وانما التقدم لكل جزء منها فما قيل من ان العلة يجب تقدمها على المعلول ليس على اطلاقه
بل العلة الناقصة والتامة التي هي الفاعل وحده او مع الشرط والغاية قوله وكل من الاربع يعني كل من العلل
الاربع ينقسم باعتبار الى بسيطة ومركبة وباعتبار الى كلية وجزئية وباعتبار الى ذاتية وعرضية وباعتبار
الى حقيقية وبعيدة واعتبار الى عامة وخاصة وباعتبار الى مشتركة ومختصة وباعتبار الى ما بالقوة وما بالفعل
قوله المبحث الثاني تحت وجود المعلول يعني اذا وجد الفاعل بجميع جهات التاثير من الشرط الى ازدواجها
والقابل بحسب وجود المعلول اذ لو جاز تعدده لكان وجود بعد ذلك محالا لح لان التقدير حصول جميع جهات
التاثير من غير ان يبقى شيء يوجب الترجح واذا وجد المعلول يجب وجود الفاعل بجميع جهات التاثير لان
الاحتياج الى المؤثر التام من لوازم الامكان والامكان من لوازم المعلول فلو لم يجب وجود المؤثر عند وجود
المعلول لزم جواز وجود الملزوم بدون اللازم هف واذا كان من المؤثر التام ومعلوله ملازم في الوجود
لم يكن للمؤثر تعدم عليه بالزمان بل بالذات يعني الاحتياج اليه بحيث يصح ان يقال وجد المؤثر فوجد الاثر
من غير عكس فان قيل صح على ما جاز استناد الحادث الى القديم لتاخره عنه بالزمان قلنا من جملة جهات
تاثير القديم في الحادث شرط حادث يقارن الاثر الحادث كتعلق الارادة عند الاحكام والا
والا وضاع عند الفلاسفة فيكون التقدم بالزمان لذات الفاعل ولا نزاع فيه لان الفاعل مع جميع جهات
التاثير فان قيل الضرورة قاضية بان ايجاد العلة للمعلول لا يكون الا بعد وجودها ووجود المعلول اما
مقارن للايجاد او متاخر عنه فيكون متاخرا عن وجود العلة غاية الامر ان يكون عنه من غير تخلل زمان
لئلا يلزم الترجح بلا مرجح قلنا كون الايجاد بعد وجود العلة مع جميع جهات التاثير بعد زمانيه
ممنوع قوله فعدم المعلول يعني لما ثبت انه كلما وجدت العلة بجميع التاثير وجد المعلول لزم بحكم عكس
النقيض انه كلما انتفى المعلول امنت العلة اما عدمها او سقط جهات تاثيرها والكل بحكم للاولة وتوقف غير
التاثير لانه قد يتوهم ان الاخراج الغير الملائكة كالحركة والزمان حين يعدم اجزاؤها مع الفاء العلة بتمامها لكونها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)